منهج المحدثين في التحقق من اتصال السند

"Methodology of al-Muhaddisūn for Ittisāl of the Isnād

أيمن جاسم الدوري*

Abstract: This research addresses an important issue of hadīth sciences that relates to the chain of reporters' continuation as well as the verification of the narrator's (direct) listening from the preceding narrators. This implies knowing the hadīth scholars' critique methods that examine the continuation or termination of Sanad, the chain of reporters, as well as recognizing the role of researchers on how to verify the continuation or termination of the Sanad, chain of reporters. Hadīth critics exerted great efforts to verify the ways of chain continuation authenticity such as the presence of linguistic forms/expressions that prove direct contact (between narrators) and other forms/expressions that do not prove direct contact under certain conditions and stipulations. In addition, hadīth critics nullified the direct listening for certain purposes and invalidated the listening-based reports of narrators who were not there at the time of the previous narrators. Moreover, they invalidated the listening-based reports of narrators who witnessed the time of their preceding narrators but did not directly hear from or meet with them; or because of the narrator's mental incompetence. Therefore, Hadith critics have mapped the way for researchers to verify the chain continuation authenticity through referring to the books of reporters' biographies/trustworthiness, knowing the narrator's teachers (Sheikhs) and students, referring to hadīth critics' accounts on narrators whether they listened (to the preceding narrators) or not, and recognizing the clues that prove or nullify listening.

Citation: Aiman Cāsem al-DŪRĪ, "Manhaj al-Muhaddisīn fi't-Tahakkuq mine'l-İttisāl" (in Arabic), *Hadis Tetkikleri Dergisi HTD*, XIX/2, 2021, pp. 233-254.

Key words: Continuation, Listening, Chain of Reporters, Hadīth Critics, al-Muhaddisūn.

المدخل

لم تحظ أمّة من الأمم بالعناية بمرويات نبيهم كما حظيت أمة محمد صلى الله عليه وسلم، لذا اشتهرت بأنها أمّة السند، فتولى نخبة من رجالها التمحيص والتدقيق في أسانيد جميع الأحاديث التي وصلتنا عن خاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم. قال أبو حاتم الرازي: "لم يكن في أمة من

* أستاذة مساعدة، الحديث وعلومه، جامعة ماردين أرتوقلو، تركيا، ay_dor@yahoo.com

Yayın: 31.12.2021 Geliş: 15.06.2021 ORCID: 0000-0002-4420-5257

الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسول إلا في هذه الأمة،"[١] فبالإسناد تحفظ السُّنة، وتُصان من التحريف والوضع والزيادة والنقصان، حيث إنها ثبتت بأدقِّ طرق النقد والتحقيق التي لم تَعرف البشرية لها مثيلاً في تاريخها، فجاء هذا البحث ليؤكد على مسألة هامة جدًا تتعلق بالإسناد بل هي أهم مسائل الإسناد على الاطلاق ألا وهي الاتصال، فمن المعروف أنَّ لصحة الحديث خمسة شروط أولها اتصال السند، وقد بذل أئمة النقد جهدًا كبيرًا، للتحقق من سماع الرواة عمن فوقهم، وأولوا هذا الأمر عناية بالغة لما يحتمله السند المنقطع من سقوط راو لا يتصف بالعدالة أو يكون غير ضابط. قال شعبة بن الحجاج: "كل حديث ليس فيه، حدثنا فهو مثل الرجل في فلاة معه بعير بلا خطام."[٢] وقال الإمام الشافعي: "إذا اتصل الحديث عن رسول الله، وصحَّ الإسناد فهو سنة."[٣] وقال محمد بن يحيى الهذلي: "لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجروح."[٤]

لذا بذل أئمة النقد جهدًا بالغًا في البحث عن الاتصال، فدرسوا روايات كل راوي، وبحثوا عن شيوخه وتلامذته، وتحققوا من إدراك كل راو لمن فوقه ومن سماعه له، وتنوعت عباراتهم، فقالوا مثلًا: "فلان سمع من فلان"، أو "فلان لم يسمع شيئًا من فلان"، أو "فلان سمع حديثًا –أو عددًا معينًا–من فلان"، أو "فلان أدرك فلان"، وغيرها من العبارات الدالة على السماع أو عدمه، لذا لزم التعرف على منهج المحدثين وطرقهم في معرفة اتصال السند وإثبات سماع الرواة عمن فوقهم، والطرق التي يسلكها من جاء بعدهم من الباحثين.

مشكلة البحث

تعد معرفة طرق اتصال الإسناد من أهم المسائل التي تطرق إليها أئمة النقد من المحدثين للوصول للحكم على الحديث، مما يدلل على الجهد الكبير الذي بذله هؤلاء العلماء في حماية وصون السنة النبوية من التحريف والتلفيق، والانتقاء العلمي القائم على منهج الإقناع والإنصاف والتورع عن إطلاق الأحكام جزافًا، كما يدل على تبحرهم، وعميق فهمهم، ومتانة حفظهم، ورصانة منهجهم في النقد والذي لم يسبقهم إليه أحد من الأمم. لذا جاء هذا البحث ليجيب عن أسئلة هامة منها:

ما منهج أئمة النقد في الحكم على الأسانيد بالاتصال أو الانقطاع؟

هل اعتمد أئمة النقد على مصطلحات معينة في التعبير عن الاتصال أو الانقطاع؟

ما الوسائل التي اعتمد عليها أئمة النقد في معرفة إدراك الراوي لمن فوقه والسماع منه؟

ما القرائن التي يتوصل بها إلى معرفة سماع الراوي ممن فوقه؟

---

[١] محمد بن عبد الرحمن بن محمد، السخاوي، *فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي*، مح. علي حسين علي، (مصر: مكتبة السنة، ٢٠٠٣ م)، ٣، ٣٣٠.

[٢] محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦ م)، ٦، ٦١٧.

[٣] عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم، الرازي، *المراسيل*، مح. شكر الله نعمة الله قوجاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، دت)، ٦، ١١.

[٤] أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*، مح. أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، دت)، ص. ٢٠.

ما الطرق التي يستعملها من جاء بعد أئمة النقد للكشف عن اتصال السند أو انقطاعه؟

هل علينا اتباع آراء أئمة النقد في الرواة؟ أم أننا غير ملزمين بذلك؟ عن هذه الأسئلة وغيرها يسعى هذا البحث للإجابة عنها.

الدراسات السابقة

بعد البحث عن دراسة مشابهة لدراستي هذه وجدت ما يأتي:

١. رسالة ماجستير بعنون (مسالك الكشف عن الاتصال والانقطاع عند المحدثين النقاد)، إعداد: فاتح بو زيت، وهي رسالة مقدمة للجامعة الأردنية عام ٢٠٠٦ م.

٢. كتاب (الاتصال والانقطاع) لإبراهيم بن عبد الله اللاحم، طبعته مكتبة الرشد بالرياض عام ٢٠٠٥ م.

والدراستان، وإن كان فيهما توافق مع بعض أجزاء دراستي هذه، إلا أن فيهما تفصيلات وتفرعات كثيرة مسهبة ومطولة، في حين أن دراستي تركز بالدرجة الأولى على أمر يهتم به كل من يريد الحكم على الإسناد بأقصر الطرق وأسرعها، وأقربها للصحة، بشكل مباشر وموجز بلا إسهاب ولا تفريط قدر المستطاع.

منهج البحث

استدعت طبيعة هذا البحث الاعتماد على المنهج الاستقرائي والتحليلي، واستخدمته في استقصاء منهج أئمة النقد من المحدثين في اثبات السماع والاتصال بين الرواة أو نفيه، ثم تحليل تلك الطرق التي استخدموها وإثبات دقتها ومتانتها. وكذلك المنهج الاستنباطي والذي استخدمته في استنباط الطرق التي تساعد الباحثين ومن جاء بعد أئمة النقد في اثبات الاتصال والسماع بين الرواة أو نفيه.

1. المقصود باتصال السند:

الاتصال لغة: قال ابن منظور: "وَصَلت الشَّيْءَ وَصْلًا وَصِلَةً، والوَصلُ ضِدُّ الهِجران، واتَّصَلَ الشيءُ بِالشَّيْءِ: لم يَنْقَطِعْ."[٥] ووصل الشيء بالشيء: ضمه إليه، والاتصال: بكسر الهمزة والتاء المشددة من اتصل، الارتباط في مماسة والتئام ضد الانقطاع ومنه: اتصال السند في الحديث أي: عدم سقوط أي راو منه.[٦]

السند لغة: قال ابن منظور السند: "مَا ارتَفَعَ مِنَ الأَرض في قُبُل الْجَبَلِ أَو الْوَادِي، وفلانٌ سَنَدٌ أَي معتَمَدٌ، وأَسنَد الحديث: رَفَعَهُ، والمُسنَد من الحديث ما اتَّصَلَ إِسناده حتى يُسْنَد إِلى النَّبيّ، صلى اللَّه عليه وَسَلَّم، والمُرْسَل والمُنْقَطِع ما لم يتَّصل. والإِسناد في الحديث: رَفْعُه إِلى قائله."[٧]

الاتصال اصطلاحًا: معنى الاتصال اصطلاحًا لا يتجاوز معناه اللغوي. قال المناوي: "الاتصال: اتحاد

---

[٥] محمد بن مكرم بن على، ابن منظور، *لسان العرب*، ط٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ)، ١١، ٧٢٦، مادة (وصل).

[٦] محمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، *معجم لغة الفقهاء*، ط٢، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨ م)، ص. ٨٦، ص. ٥٠٤.

الأشياء بعضها ببعض، كاتصال طرفي الدائرة، ويضاده الانفصال."[٨] أما المقصود باتصال السند عند المحدثين فهو: "أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى آخره، وإن لم يبين السماع بل اقتصر على العنعنة."[٩] وعرفه ابن الصلاح بأنه: "الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه."[١٠] وعُرِّف بأنه: "الحديث الذي سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه بلا واسطة."[١١] ويقال للحديث الموصوف به: متصلا وموصولا، وكذا مؤتصلًا، كما عزاه السخاوي للشافعي،[١٢] قال ابن عبد البر: "وإنما سمي متصلاً لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد وصح سماعه منه."[١٣]

2. طرق تحقق الاتصال عند المحدثين

يتحقق الاتصال عند المحدثين بما يأتي:

1.2. وجود صيغ التحمل الدالة على اتصال السند، وهي نوعان:

١. **نوع يدل على الاتصال الصريح** وهي: السماع، ثمّ القراءة، ثم المناولة، فالمكاتبة، إذا كانتا مقرونتين بالإجازة. **فالسماع**: "تارة يكون من لفظ المسمع حفظاً، أو من كتاب ولا خلاف حينئذ أن يقول السامع: حدثنا، أو أخبرنا، وأنبأنا وسمعت، وقال لنا، وذكر لنا فلان."[١٤] أما القراءة: "فأكثر المحدثين يسمونها (عرضًا) من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ. وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب، أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو لا يحفظه لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره."[١٥] **وأما المناولة** "فالمقرونة بالإجازة أعلى أنواع الإجازة مطلقا، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو مقابلا به، ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه أو أجزت لك روايته عني، ثم يبقيه معه تمليكا أو لينسخه أو نحوه، ومنها أن يدفع إليه الطالب سماعه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول: هو حديثي أو روايتي فاروه عني

---

[٨] عبد الرؤوف بن تاج العارفين، المناوي، *التوقيف على مهمات التعاريف*، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠ م)، ص. ٣٧.

[٩] الخطيب البغدادي، الكفاية، ص. ٢١.

[١٠] عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦ م)، ص. ٤٤.

[١١] عبد الرؤوف بن تاج العارفين، المناوي، *اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر*، مح. المرتضي الزين أحمد، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩ م)، ١، ٣٣٩.

[١٢] السخاوي، فتح المغيث، ١، ١٣٦.

[١٣] يوسف بن عبد الله بن محمد، ابن عبد البر، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، مح. مصطفى العلوي ومحمد البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ)، ١، ٢٤.

[١٤] إسماعيل بن عمر القرشي البصري، ابن كثير، *اختصار علوم الحديث*، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص. ١٠٩.

[١٥] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، ص. ١٣٧.

أو أجزت لك روايته."[١٦]

وأما المكاتبة المقترنة بالإجازة، فهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب ويقول له: "أجزت لك ما كتبته لك، أو ما كتبت به إليك."[١٧]

وأما صيغ التحمل الأخرى والتي لم تقترن بإجازة كالوجادة، والوصية، والإعلام، فعند جمهور المحدثين أنه لا يعمل بها، وإن أجازها بعض المحدثين. فالوجادة مثلا وهي: "أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها. فيقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان بن فلان."[١٨] قال ابن الصلاح: "معظم المُحدثين والفقهاء من المالكيين، وغيرهم لا يرون العمل بذلك، وحكي عن الشافعي، وطائفة من نظار أصحابه جواز العمل به."[١٩] والوصية: وهي "أن يوصي الراوي بكتاب يرويه عند موته، أو سفره لشخص."[٢٠] قال ابن الصلاح: "روي عن بعض السلف رضي الله تعالى عنهم: أنه جوز بذلك رواية الموصى له لذلك عن الموصي الراوي، وهذا بعيد جدًا، وهو إما زلة عالم، أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة."[٢١] وكذلك الإعلام وهو: "أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأنني أروي الكتاب الفلاني عن فلان، فإن كان له منه إجازة اعتبر، وإلا فلا عبرة بذلك."[٢٢]

٢. نوع يفيد الاتصال غير الصريح وهي: "عن"، و"أنَّ"، و"قال". وهذا ما عرف عند علماء الحديث بالحديث المعنعن والمؤنن، ومذهب الجمهور أنه لا فرق بينهما ولا عبرة بالحروف والألفاظ. ويشترط لهذه الأدوات كي تفيد الاتصال: عدالة الراوي، وسلامته من التدليس، وإمكانية لقائه بمن روى عنه بالعنعنة. قال ابن عبد البر: "وجدت أئمة الحديث أجمعوا على قبول المعنعن إذا جمع شروطا ثلاثة العدالة، وعدم التدليس، ولقاء بعضهم بعضا على خلاف بينهم في ذلك."[٢٣] فالإمام البخاري رحمه الله وشيخه ابن المديني فيشترطان ثبوت اللقاء بين الراوي ومن روى عنه بالعنعنة[٢٤] واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة.[٢٥]

---

[١٦] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، (الرياض: دار طيبة، د.ت)، ١، ٤٦٧.

[١٧] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم* الحديث، ص. ١٧٣.

[١٨] المصدر السابق، ص. ١٧٨.

[١٩] المصدر السابق، ص. ١٨٠.

[٢٠] المصدر السابق، ص. ١٧٧.

[٢١] المصدر السابق، ص. ١٧٧.

[٢٢] أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، (الرياض: مطبعة سفير، ١٤٢٢ هـ)، ص. ١٦١.

[٢٣] صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، العلائي، *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*، ط٢، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦ م)، ص. ١١٦.

[٢٤] السيوطي، *تدريب الراوي*، ١، ٢٤٦.

[٢٥] ابن حجر، *نزهة النظر*، ص. ٧٥.

2.2. نفي المحدثين السماع لبعض الرواة عمن فوقهم:

وبالرغم من اهتمام المحدثين بصيغ الأداء وأدوات التحمل، إلا أنهم لم يأخذوا أحيانًا بها في كل وقت، فكانوا يقفون عن الأخذ بها رغم صراحتها في السماع أحيانًا، وأحيانًا يبطلون السماع من أصله، وأحيانًا يقبلون الصيغ المحتملة لثبات السماع عندهم، وسأبين الحالات الثلاث هذه مع الأمثلة:

1.2.2. عدم قبول التصريح بالسماع في حالات معينة

لم يقبل علماء الجرح والتعديل التصريح بسماع بعض الرواة في عدة حالات وهي:

١. أبطلوا السماع إذا كان قد وقع من الراوي سجيَّة.[٢٦] سأل الإمام يحيى بن سعيد القطان الإمام علي بن المديني عن قول فطر بن خليفة هل تعتمد على قوله: حدثنا فلان؟ وهل قوله حدثنا فلان موصول؟ قال: "لا. قلت: كانت منه سجية؟ قال: نعم"٢٧ وكذلك قال يحيى بن معين في يونس بن أبي إسحاق: "كانت فيه غفلة وكانت فيه سجيَّة، كان يقول: حدثني أبي."[٢٨] وقال الإمام أحمد بن حنبل: "يقول كان سجية في جرير بن حازم يقول حدثنا الحسن قال حدثنا عمرو بن تغلب وأبو الأشهب يقول عن الحسن قال بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمرو بن تغلب."[٢٩]

٢. إذا كان التَّصريح بالسَّماع مؤوَّلا فلا يعتد به. وهذا التأويل يعرفه الحذاق من علماء الجرح والتعديل ممن لهم معرفة ثاقبة بالرجال، ومن أمثلته: قول أبي حاتم الرازي عن الحسن البصري: "الحسن لم يسمع من ابن عباس وقوله خطبنا ابن عباس يعني خطب أهل البصرة."[٣٠] وقال الرازي أيضًا عن أبي البختري الطائي: "لم يلق سلمان، وأما قول أبي البختري أنهم حاصروا نهاوند يعني أن المسلمين حاصروا."[٣١] ومن أمثلته أيضًا: قول علي بن المديني: "روى الحسن بن أبي الحسن أنَّ سراقة حدثهم في رواية علي بن زيد بن جدعان وهو إسناد ينبو عنه القلب أن يكون الحسن سمع من سراقة إلا أن يكون معنى حدثهم حدث الناس فهذا أشبه."[٣٢]

٣. إذا وقع التصريح بالسماع خطأ ووهما. قال ابن رجب: "وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يعتبر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الأخبار عن شيوخه، ويكون منقطعا، وذكر أحمد أن ابن مهدي حدث بحديث عن هشيم (أنا) منصور بن

---

٢٦ سجيَّة: أَي طَبِيعَةٌ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ. (ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، ١٤، ٣٧٢).

٢٧ الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ٧، ٣٢.

٢٨ يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المزي، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، مح. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ٣٢، ٤٩١.

٢٩ أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني، *العلل ومعرفة الرجال*، مح. وصي الله بن محمد عباس، ط٢، (الرياض: دار الخاني، ٢٠٠١ م)، ١، ٢٦٧.

٣٠ ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ٩٩.

٣١ المصدر السابق، ص. ٢٦٩.

٣٢ المصدر السابق، ص. ١٢٨.

زاذان، قال أحمد: ولم يسمعه هشيم من منصور، ولم يصحح قول معمر وأسامة عن الزهري، سمعت عبد الرحمن بن أزهر."[٣٣]

٤. إذا وقع التصريح بالسماع تدليسًا. رواية المدلس أحيانا يكون فيها أداة محتملة للسماع وغيره كعن ومن، ولكن إذا كان فيها أداة تدل على التصريح بالسماع وقد ثبت عدم سماعه فهذا يعد من أشد أنواع التدليس. ومثاله ما ذكره السيوطي عن أبي حفص عمر بن علي المقدمي قال: "كان يدلس تدليسًا شديدًا، يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، الأعمش."[٣٤] وهذا ما يسميه المحدثون بتدليس السكوت: وهو أن يذكر الشيخ الصيغة ويسكت عن ذكر شيخه، ثم يذكر شيخاً فوقه بطبقة.

٥. إذا وقع التصريح بالسماع كذبًا. ومن أمثلته: ما حدث للإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة حيث دخلا المسجد فسمعا قاصًّا يقول: أخبرنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس أنه ﷺ قال: من قال: لا إله إلا الله خلق من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مُرجانة... وأخذ في قصة طويلة، فأنكرا عليه الحديث، فقال: أليس في الدنيا غيركما أحمد ويحيى؟[٣٥] ومنه كذلك ما رواه الخطيب البغدادي عن عفير بن معدان الكلاعي، قال: "قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر، قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، قال: فقال خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان في سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى إنه لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم."[٣٦] ومن أمثلتهم أحمد بن عطاء الهجيمي البصري الزاهد أبو عمرو، قال ابن المديني: "رأيته يحدث بما لم يسمع فقلت له في ذلك فقال أرغبهم وأقربهم إلى الله ليس فيه حكم ولا سنة فقلت له: أما تخاف الله تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله."[٣٧] وقد روى الخطيب البغدادي عن حسين بن إدريس قال: "سألت عثمان أنا وجدي عن أبي هشام الرفاعي فقال: لا تخبر هؤلاء أنه يسرق حديث غيره فيرويه، قلت: أعلى وجه التدليس، أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليسا وهو يقول حَدَّثَنَا؟"[٣٨]

---

[٣٣] زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، مح. همام عبد الرحيم سعيد، (الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٧ م)، ١، ٢٠١.

[٣٤] السيوطي، *تدريب الراوي*، ١، ٢٦٠.

[٣٥] جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي، *الموضوعات*، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٩٦٦ م)، ١، ٤٦.

[٣٦] الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*، ص. ١١٩.

[٣٧] علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن، ابن عراق الكتاني، *تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة*، مح. عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ هـ)، ١، ٣٠.

[٣٨] أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ)، مح. مصطفى عبد القادر عطا، ٤، ١٤٧.

2.2.2. إبطال السماع أصالة

أبطل بعض علماء الحديث وخاصة من لهم علم ثاقب في معرفة الرجال السَّماع لمن فوقهم لما عرفوه من عدم إدراك الراوي لمن فوقه، أو أنه أدركه لكنه لم يسمع منه تلك الرواية، أو يحدث عمن أدركه ولم يلقه، أو يحدث وقد اختلط، وتفصيل ذلك بما يأتي:

١. من يحدث عمن لم يدركه: ومن أمثلة ذلك رواية ابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ورواية مالك بن أنس عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ورواية حماد بن أبي سليمان عن علقمة، قال الخطيب البغدادي: "فهذه كلها روايات ممن سمينا عمن لم يعاصروه."[٣٩] ومنه كذلك رواية خالد بن معدان عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال أبو حاتم الرازي: "خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرسل لم يسمع منه وربما كان بينهما اثنان."[٤٠] وقال عن أبي البختري: "أبو البختري كوفي قتل في الجماجم لم يسمع من علي ولم يدركه."[٤١] وقال عن الشعبي: "ولم يدرك عاصم بن عدي لأنه قديم."[٤٢]

٢. من يحدث عمن أدركه ما لم يسمع منه: وهذا نوع من أنواع تدليس بعض المحدثين، لا يكتشفه إلا الحفاظ وذو المعرفة الثاقبة بأحوال الرجال. وقد حدد الإمام الشافعي شروط الراوي الذي يكون خبره حجة، وذكر منها: أن يكون بريئا من أن يكون مدلسًا، يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه [٤٣] ومن أمثلة ذلك ما ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: "حدثني أبي قال حدثنا عبد الله بن نمير قال حدثنا الحارث بن حصيرة قال سمعت أبا سليمان الجهني قال أبي يعني زيد بن وهب قال أبي لم يسمع منه بن نمير إلا حديثًا واحدًا يعني هذا الحديث."[٤٤] وكذلك قال الإمام أحمد عن سفيان الثوري في روايته عن عبد الله بن شداد، قال: "لم يسمع الثوري من أبي عون إلا حديثًا واحدًا عن عبد الله بن شداد."[٤٥] ومن أمثلة كذلك ما ذكره الإمام أحمد بن حنبل عن سعيد بن أبي عروبة قال: "لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة شيئا ولا من حماد ولا من عمرو بن دينار ولا من هشام بن عروة ولا من إسماعيل بن أبي خالد ولا من عبيد الله بن عمر ولا من أبي بشر ولا من زيد بن أسلم ولا من أبي الزناد، وقد حدث عن هؤلاء كلهم ولم يسمع منهم شيئا."[٤٦] وقال الإمام أحمد: "لم يسمع هشيم من عاصم بن كليب ولا من الحسن بن عبيد الله شيئا وقد حدث عنهما وقد حدث عن العمري الصغير ولم يسمع منه وحدث عن أبي خلدة ولم يسمع منه حدثنا

---

[٣٩] المصدر السابق، ص. ٣٨٤.

[٤٠] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ١٨١.

[٤١] المصدر السابق، ص. ٢٥٨.

[٤٢] المصدر السابق، ص. ٥٩١.

[٤٣] الخطيب البغدادي، *الكفاية*، ص. ٢٣.

[٤٤] أحمد بن حنبل، العلل *ومعرفة الرجال*، ١، ٣٣٩.

[٤٥] المصدر السابق، ١، ٣٨٧.

[٤٦] المصدر السابق، ١، ٣٥٨.

عنه ثم سئل عنه فأنكره."[٤٧] وقال عن بشر بن المفضل: "لم يسمع بشر بن المفضل من بن طاوس إلا حديثًا واحدا اتقوا بيتا يقال له الحمام."[٤٨] وقال علي بن المديني عن الأعمش: "الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك إنما رآه رؤية بمكة يصلي خلف المقام فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يرويها عن يزيد الرقاشي عن أنس."[٤٩].وقال أبو عبد الله الحاكم عن الشعبي: "لم يسمع من عبد الله بن مسعود انما رآه رؤية."[٥٠] وبمثله ما ذكره الدارقطني من علة في حديث: "أفطر عندكم الصائمون،"[٥١] قال: "رَواه رَوْح بن عُبادة عن هِشام بن أَبي عَبد الله عَن يَحيَى بْنِ أَبي كَثِيرٍ عَن أَنس أَنَّ النَّبي صَلى اللَّه عَليه وسَلمَ... الخ، ولا شك أن يَحيَى بن أَبي كثير رأى أنسًا ولكنه لم يسمع منه هذا الحديث."[٥٢]

٣. من يحدث عمن أدركه ولم يلقه: ومن أمثلته ما سأله ابن الجنيد ليحيى بن معين: إن يحيى بن سعيد يزعم أن قتادة لم يسمع من سنان بن سلمة الهذلي حديث ذؤيب الخزاعي في البدن، فقال: "ومن شك في هذا؛ أن قتادة لم يسمع منه ولم يلقه؟!"[٥٣] وكذلك رواية الحسن البصري عن ابن عباس رضي الله عنه، قال علي بن المديني: "الحسن لم يسمع من ابن عباس وما رآه قط كان ابن عباس بالبصرة."[٥٤] وقال أبو حاتم عن رواية عبد الله بن عكيم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يعرف له سماع صحيح أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم."[٥٥]

٤. من اختلط: يشترط في الراوي أن يكون حافظًا إن حدث من حفظه حافظا لكتابه إن حدث من كتابه[٥٦] والاختلاط ينافي الحفظ والاتقان. والاختلاط في اصطلاح أهل الحديث: "هو كون الراوي ثقة حافظاً، ثم

---

[٤٧] المصدر السابق، ٢، ٣٢.

[٤٨] المصدر السابق، ٢، ١٨٩.

[٤٩] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ٢٩٤.

[٥٠] الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، ابن البيع، *سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)*، مح. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨ م)، ص. ١٤٩.

[٥١] رواه أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، *السنن الكبرى*، كتاب الأشربة المحظورة، باب الدعاء لمن أفطر عنده، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ م)، ٦، ٣١١، رقم (٦٨٧٤).
وسليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود، *سنن أبي داود*، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده، (بيروت: المكتبة العصرية، دت)، ٣، ٣٦٧، رقم (٣٨٥٤).
ومحمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، *سنن ابن ماجه*، كتاب الصيام، باب في ثواب من فطر صائمًا، (دار إحياء الكتب العربية: بيروت، دت)، ١، ٥٥٦، رقم (١٧٤٧).

[٥٢] علي بن عمر بن أحمد، الدارقطني، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، (الرياض: دار طيبة، ١٩٨٥ م)، ١، ٤٥.

[٥٣] يحيى بن معين بن عون، *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*، مح. أحمد محمد نور سيف، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٩٨٨ م)، ص. ٣٤٠.

[٥٤] علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، المديني، *العلل*، مح. محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠)، ص. ٤٩.

[٥٥] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ٣٧١.

[٥٦] البغدادي، *الكفاية*، ص. ٣٠.

يطرأ سوء الحفظ عليه لسبب من الأسباب."[٥٧] فالاختلاط هو تغير في الحفظ واختلال في الضبط يحدث للراوي لعدة أسباب منها: كبر سنه، أو ذهاب بصره، أو احتراق كتبه، أو موت بعض أهله، أو سرقة بيته، وغيرها. ومن أمثلة هؤلاء: صالح بن أبي الأخضر، قال عنه ابن حبان: "اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع فحدث بالكل فلا ينبغي أن يحدث عنه."[٥٨] ومنهم: قيس بن الربيع الأسدي، قال الحافظ ابن حجر: "قال ابن حبان تتبعت حديثه فرأيته صادقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه فيدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به فوقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبة."[٥٩]

3.2. إثبات المحدثين السَّماع لبعض الرواة عمن فوقهم رغم عدم التَّصريح بالسَّماع:

أثبت علماء الجرح والتعديل من المحدثين سماع بعض الرواة عمن فوقهم بالرغم من استخدامهم للصيغ المحتملة للسماع وعدمه في حلات معينة وهي:

١. أن تكون تلك الصيغ –عن، أن مثلًا– تصدر من راو عرف عنه أنه لا يدلس وقد التقى بمن روى عنه، أو عاصره. قال ابن رجب: "قول الشافعي ـ رحمه الله: وأقبل الحديث حدثني فلان عن فلان، إذا لم يكن مدلساً مراده أن تقبل العنعنة عمن عرف منه أنه ليس بمدلس، فإن الربيع نقل عنه أيضاً، قال في كلام له: لم يعرف التدليس ببلدنا، فيمن مضى، ولا ممن أدركنا من أصحابنا، إلا حديثاً، فإن منهم من قبله عمن لو تركه عليه كان خيراً له. وكان قول الرجل: سمعت فلاناً يقول: سمعت فلاناً وقوله: حدثني فلان عن فلان سواء عندهم، لا يحدث واحد منهم عمن لقي إلا ما سمع منه، فمن عرفناه بهذا الطريق قبلنا منه: حدثني فلان عن فلان، إذا لم يكن مدلسا."[٦٠] وقال ابن الصلاح: "هذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضًا، مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك"[٦١] وقال الحافظ ابن حجر: "وعنعنة المعاصر محمولة على السماع، بخلاف غير المعاصر فإنها تكون مرسلة أو منقطعة، فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة، إلا من المدلس فإنها ليست محمولة على السماع."[٦٢] وهذا على الخلاف الذي ذكرته سابقا بين الإمام البخاري وشيخه ابن المديني اللذان يشترطان اللقاء مع المعاصرة، وبين الإمام مسلم الذي اكتفى بالمعاصرة.

٢. إذا عرف عن الراوي أنه لا يروي بالعنعنة إلا فيما سمعه ممن فوقه: وهذا ما ذكره السيوطي بقوله: "إن عرف من حاله أنه لا يقول: قال إلا فيما سمعه منه، كحجاج بن محمد الأعور روى كتب ابن جريج

---

٥٧ وصى الله بن محمد عباس، *علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية*، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)، ص. ٣٠.

٥٨ جال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي، *العلل المتناهية في الأحاديث الواهية*، مح. إرشاد الحق الأثري، (باكستان: إدارة العلوم الأثرية، ١٩٨١ م)، ١، ٢٠٢.

٥٩ ابن حجر، *تهذيب التهذيب*، ج٨، ص. ٣٩٤.

٦٠ ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، ٢، ٥٨٦.

٦١ ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، *ص.* ٦١.

٦٢ ابن حجر، *نزهة النظر*، ص. ١٥٩.

عنه بلفظ: قال ابن جريج، فحملها الناس عنه واحتجوا بها، وخص الخطيب حمله على السماع به أي من عرف منه ذلك بخلاف من لا يعرف منه ذلك فلا يحمله على السماع."[٦٣] وهذا ما أشار إليه ابن الصلاح في كون العرف في زمن الرواية إذا كان بالعنعنة فإنه يدل على الاتصال. قال رحمه الله: "كثر في عصرنا وما قاربه بين المنتسبين إلى الحديث استعمال (عن) في الإجازة فإذا قال أحدهم: قرأت على فلان عن فلان أو نحو ذلك فظن أنه رواه بالإجازة، قال: ولا يخرجه ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى."[٦٤] ومن ذلك: رواية هشام بن عروة عن أبيه، وهشام بن عروة مشهور السماع من أبيه، بل هو أشهر من روى عن أبيه، فذكر مسلمٌ حديثًا من رواية هشام بن عروة عن أبيه، دلّسه هشامٌ، إذ لم يكن قد سمعه من أبيه، وإنما سمعه من رجل عن أبيه، إلا أن العلماء لم يتردّدوا في قبول رواية هشام عن أبيه بالعنعنة، لأنّ الحكم للغالب، والغالب من عنعنات هشام أنها وقعت منه مع السماع والاتّصال.[٦٥] وذكر الإمام الصنعاني بعض رجال الصحيحين الذين وصفوا بالتدليس ثم قال: "فهؤلاء الرفعاء من المدلسين في الصحيحين ممن لم يوصف بالتدليس إلا نادرًا وغالب رواياتهم على السماع."[٦٦] يتضح مما سبق من أقوال العلماء أن من اشتهر بالعنعنة في الرواية تقبل روايته إن كان معروفًا سماعه عمن فوقه، أو كان نادر التدليس، وهذا ما يعرفه أئمة النقد من المحدثين رحمهم الله.

٣. إذا عرف بالتدليس عن الثقات فقط: قال الزركشي: "من كانت عادته لا يدلس إلا عن ثقة فحديثه مقبول."[٦٧] وقال الحافظ أبو بكر البزار: من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه مقبولا عند أهل العلم وإن كان مدلسًا."[٦٨] وقال الحافظ ابن حجر: "من عرف لقيه وكان يدلس لكن لا يدلس إلا عن ثقة قبل وإلا فلا."[٦٩] وقال الصنعاني: "أكثر الأئمة من إخراج حديثه إما لأمانته أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير أو أنه كان لا يدلس إلا عن ثقة."[٧٠] وقد علم أئمة الجرح والتعديل أحوال هؤلاء الذين اشتهروا بالتدليس عن الثقات فقبلوا أخبارهم ومروياتهم، واعتبروا إسنادهم متصلًا، وكان من أبرزهم سفيان بن عيينة، وإبراهيم النخعي، وإسماعيل الأحمسي، والحسن البصري، والزهري، وسليمان الأعمش،

---

[٦٣] السيوطي، *تدريب الراوي*، ١، ٤٢٣.

[٦٤] محمد بن إسماعيل بن صلاح، الصنعاني، *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار*، مح. صلاح بن محمد بن عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧ م)، ١، ٣٠٧.

[٦٥] ينظر: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف، العوني، *إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين*، (الرياض: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٢١ هـ)، ١، ١٥٤.

[٦٦] الصنعاني، *توضيح الأفكار*، ١، ٣٢٨.

[٦٧] بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، الزركشي، *النكت على مقدمة ابن الصلاح*، مح. زين العابدين بن محمد، (الرياض: أضواء السلف، ١٩٩٨ م)، ٢، ٧٢.

[٦٨] إبراهيم بن موسى بن أيوب، الأبناسي، *الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح*، مح. صلاح فتحي هلل، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٨ م)، ١، ١٧٦.

[٦٩] أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، مح. ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٩٨٤ م)، ٢، ٥٨٤.

[٧٠] الصنعاني، *توضيح الأفكار*، ١، ٣٢٨.

وغيرهم وقد روى عنهم أصحاب الكتب الستة. لذا قال الإمام ابن عبد البر: "الاعتبار ليس بالحروف وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحًا، كان حديث بعضهم عن بعض أبدًا بأي لفظ ورد محمولًا على الاتصال حتى تتبين فيه علة الانقطاع."[٧١] وهنا أود الإشارة إلى أن المدلس إذا صرح بالتحديث انتفت عنه شبهة التدليس وقبلت روايته عند كثير من المحدثين.[٧٢]

3. طرق الباحثين إلى معرفة سماع الراوي ممن روى عنه.

أمام كل باحث عن اتصال السند من عدمه ثلاثة طرق وهي على النحو الآتي:

1.3. الرجوع لكتب الجرح والتعديل لترجمة الراويين والتحقق من رواية أحدهما عن الآخر:

يعد الرجوع لكتب الرجال ومعرفة تلامذة وشيوخ الراوي من أهم الطرق لمعرفة شيوخ الراوي، أو معرفة تلامذة الشيخ، وبذلك يتحقق السماع بينهما، وقد بذل أئمة النقد جهدًا عظيمًا جدًا في حصر شيوخ كل راو وتلامذته، وكان الهدف من ذلك بالدرجة الأولى التحقق من اتصال السند، إضافة لما يقرره هؤلاء العلماء من اثبات سماع فلان من فلان، أو نفي السماع، وكذلك التعرف على مواليد الرواة ووفياتهم للتحقق من المعاصرة وإمكان اللقاء، والتعرف على الصحابة والتابعين لتمييز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع، وقد ظهرت لنا كتب عظيمة في هذا المجال، تفنن أصحابها في تنويعها وتقسيمها، فمن كتب خاصة بمعرفة الصحابة، إلى كتب صنفت على الطبقات، وأخرى على البلدان، ومن كتب خاصة برجال كتب معينة، إلى كتب عامة، ولعل من أبرز هذه الكتب والتي صنفت في رجال كتب مخصوصة وهي الكتب الستة -البخاري، ومسلم،وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه-هو كتاب (الكمال في معرفة الرجال) للإمام عبد الغني المقدسي، (ت ٦٠٠ هـ)، وهو من أشهر الكتب اشتهارًا وقد لقي عناية بالغة من العلماء، فقد قام الحافظ أبو الحجاج يوسف بن زكي المزي(٧٤٢ هـ) بتهذيبه في كتاب أسماه (تهذيب الكمال)، ثم جاء الحافظ علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢ هـ) أكمل كتاب تهذيب الكمال وذيَّله وسماه (إكمال تهذيب الكمال)، ثم جاء الحافظ أبو عبد الله الذهبي (ت٧٤٨ هـ) فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين، (تذهيب التهذيب) و(الكاشف)،ومن بعده جاء الحافظ ابن حجر فعمل على تهذيب واختصار كتاب تهذيب الكمال في كتاب سماه: (تهذيب التهذيب)، ثم اختصره في كتاب سماه(تقريب التهذيب)، ثم جاء الحافظ صفي الدين الخزرجي فاختصر كتاب (تذهيب التهذيب) للذهبي في كتاب (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال).

ولقد أصبح كتاب الإمام المزي من أشهر الكتب التي يلجأ إليها الباحثون عن اتصال السند من عدمه، والذي هذب به كتاب (الكمال) لعبد الغني المقدسي، بل إن بعض الأئمة من أحال إليه، فقد ذكر الإمام البيهقي قول الإمام البخاري: "ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعا من قتادة."[٧٣] وتعقبه ابن التركماني (ت

---

٧١ ابن عبد البر، *التمهيد*، ١، ٢٦.

٧٢ ينظر: علي بن سلطان محمد، القاري، *شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر*، (بيروت: دار الأرقم، دت)، ص. ٦٧٤.

٧٣ محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، *علل الترمذي الكبير*، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩ هـ)، ص. ٤٥.

٧٥٠ هـ) بقوله: "ذكر صاحب الكمال أنه سمع عن قتادة."[٧٤] فهنا استند الإمام ابن التركماني على قول الإمام عبد الغني المقدسي في كتاب الكمال كما يظهر. وكذلك في قول الإمام الشافعي عن قيس بن طلق: لم نجد من يعرفه، تعقبه ابن التركماني بقوله: "هو معروف روى عنه تسعة أنفس ذكرهم صاحب الكمال."[٧٥] وقال في موضع آخر:"وذكر صاحب الكمال أن سليمان بن يسار سمع من أم سلمة."[٧٦] وقال ابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ): "وقد جزم صاحب الكمال بأن سليمان سمع منها، وتبعه المزي والذهبي."[٧٧] وهذا مما يدل على اعتماد الأئمة ومن جاء بعدهم على هذا الكتاب لمعرفة الاتصال والانقطاع. إلا أنه مما ينبغي التنبيه عليه أن الإمامين عبد الغني المقدسي والمزي لم يستوعبا جميع شيوخ الراوي أو تلامذته، فلا ينبغي التسرع بالحكم بالانقطاع لمجرد أنهما لم يذكرا شيخا أو تلميذا، فمن الصعب جدًا استيعاب جميع الشيوخ أو جميع التلاميذ كما هو معلوم. وهنا أيضًا أمر مهم جدًا وهو: هل الرواية عن شخص ما تعني السماع والاتصال؟

من المعلوم أن الإمام المزي رحمه الله كان يستعمل عبارة "روى عن"، وعبارة "روى عنه"، وقد أورد علماء الجرح وتعديل عبارات عديدة في النقد بمثل: "لم يسمع منه"، أو "سمع منه حديثًا واحدا" من أن ظاهر السند الاتصال، فهل يمكن الاعتماد على قول المزي: "روى عنه" لاثبات اتصال السند؟ في الحقيقة أن هناك مواضع في كتابه قد يستدل بها على أنه يحكم بالاتصال بين الراويين [٧٨]، ومن أمثلته ما تعقب به الكتاب الأصل وهو (الكمال)، فقد ذكر المقدسي في ترجمة عبدالله بن نافع الصائغ أنه روى عن هشام بن عروة، فتعقبه المزي قائلاً: "وذكر صاحب (الكمال) في شيوخه: هشام بن عروة، ولم يدركه إنما يروي عن أسمة عنه."[٧٩] إلا أنه لم يوجد تصريح من قبل الإمام المزي بعبارة تدل على أنه يقصد بعبارة: "روى عن"، أو "روى عنه" السماع. وقد جرت عادة الأئمة أن يعبروا بالرواية عن الشخص، ولا يريدون بذلك إثبات السماع والاتصال[٨٠]. فكثرت عبارات النقاد بمثل: "لم يدرك فلان"، أو "لم يسمع من فلان". ومن النماذج على ذلك ما ذكره الترمذي في رواية أبي عبيد القاسم بن سلام عن ابن جريج، قال الترمذي: "أبو عبيد لم يدرك ابن جريج."[٨١] ومنه: ما رواه ابن خيثمة في تاريخه: "حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا غندر، عن

---

[٧٤] علاء الدين علي بن عثمان، ابن التركماني، *الجوهر النقي على سنن البيهقي*، (بيروت: دار الفكر، دت)، ١، ١٢١.

[٧٥] المصدر السابق، ١، ١٣٤.

[٧٦] المصدر السابق، ١، ٣٣٣.

[٧٧] عمر بن علي بن أحمد، ابن الملقن، *البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*، (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤ م)، ٣، ١٢٤.

[٧٨] إبراهيم بن عبد الله، اللاحم، *الاتصال والانقطاع*، (الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٥ م)، ص. ٥٣.

[٧٩] يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المزي، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، مح. د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠ م)، ١٦، ٢٠٩.

[٨٠] اللاحم، *الاتصال والانقطاع*، ص. ٥٤.

[٨١] يوسف بن محمد الدّخيل، النجدي، *سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي*، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٣ م)، ٢، ٨٤٦.

سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة...، قال ابن خيثمة: "سمعت يحيى بن معين يقول: قتادة لم يدرك سنان بن سلمة ولا سمع منه شيئًا."[٨٢] ومنه: قال ابن قانع: "حدثنا عبد الله بن بشر الطيالسي، نا محفوظ بن أبي توبة، نا عبد الله بن نافع، عن محمد بن صالح التمار، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد...، لم يدرك سعيد بن المسيب عتاب بن أسيد."[٨٣] وقال ابن المديني: "لم يسمع أبو قلابة من هشام بن عامر وروى عنه."[٨٤] وقال أيضًا: "سعيد بن المسيب روى عنه القاسم ولم يثبت أنه سمع منه شيئا:"[٨٥] وقال أبو حاتم الرازي: "لم يسمع أبو إسحق من ابن عمر إنما رآه رؤية."[٨٦] وعن عبد الملك بن ميسرة قال: "قلت للضحاك: أسمعت من ابن عباس؟ قال: لا. قلت: فهذا الذي ترويه عمن أخذته؟ قال: عنك، وعن ذا، وعن ذا."[٨٧] وغيرها من نماذج كثيرة تدل على أن الرواية لا تدل على السماع، بل إن الإمام المزي نفسه، يذكر أحيانًا عبارات تدل على عدم السماع كـ "لم يدركه،"[٨٨] أو "مرسلًا."[٨٩] إضافة لذلك فالمزي رحمه الله يذكر في نهاية كل ترجمة أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، ومن ذلك إثبات السماع أو نفيه عمن روى عنه، لذا فإن الاعتماد على عبارة "روى" عن"، أو "روى عنه" لتكون حكماً في الاتصال اعتماد في قصور فهو لا يعدو أن يكون قرينة، والله أعلم.

2.3. كلام علماء الجرح والتعديل في الرواة، من حيث إثبات السَّماع من عدمه:

يعمد كثير من أئمة النقد في كتب الجرح والتعديل إلى إثبات سماع الراوي عمن فوقه، أو سماع التلميذ عن شيخه، أو نفي السماع أصالة، أو إثبات سماع لأحاديث مخصوصة فقط، لذا فالأمر يتطلب الرجوع لكتب الجرح والتعديل لمن يريد التحقق من السماع والبحث عن أقوال العلماء في سماع فلان عن فلان. ومن أهم الكتب المساعدة على ذلك والتي تكلم فيها أصحابها عن السماع وعدمه، الكتب التي اهتمت بالمراسيل ككتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، وكتاب (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) لصلاح الدين العلائي، (ت ٧٦١ هـ)، وكتاب (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) لأبي زرعة العراقي (٨٢٦ هـ). وكذلك كتب السؤالات، ككتاب (سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم)، وكتاب (سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني)، وكتاب (سؤالات محمد بن عثمان بن

---

[٨٢] أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، أبو خيثمة، *التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة*، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦ م)، ١، ٤٢.

[٨٣] عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، ابن قانع، *معجم الصحابة*، مح. صلاح بن سالم المصراتي، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨ هـ)، ٢، ٢٧٠.

[٨٤] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ١٠٩.

[٨٥] ابن المديني، *العلل*، ص. ٤٩.

[٨٦] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ١٤٦.

[٨٧] المصدر السابق، ص. ٣٤٠.

[٨٨] ينظر مثلًا: المزي، *تهذيب الكمال*، ١٢، ٢٢١.

[٨٩] المصدر السابق، ٢، ٩.

أبي شيبة لعلي بن المديني)، وكتاب (سؤالات البرقاني للدارقطني)، وغيرها. وكذلك كتب العلل، ككتاب (العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ)، وكتاب (العلل) لعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ)، وكتاب (لعلل الواردة في الأحاديث النبوية.) للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، وكتاب (العلل الكبير)، و(العلل الصغير) للترمذي (ت٢٧٩ هـ)، وغيرها إضافة لكتب الرجال الأخرى وبما فيها (تهذيب الكمال)، للمزي، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر، و(إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي.

ومن أمثلة ما ذكره أصحاب هذه الكتب ما يأتي: قال ابن المديني في الحسن عن عائذ بن عمرو: "ليس بشيء وحرك رأسه ما أراه سمع منه شيئا."[٩٠] وسأل أبو داود الإمام أحمد عن معاوية بن صالح فقال: لم يسمع ابن عيَّاش سمع منه أبو فضالة وأبو فضالة قديم."[٩١] وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول أبو إسحق الهمداني قد رأى حجر بن عدي ولا أعلم سمع منه."[٩٢] وكذا سأل ابن أبي حاتم أبيه: "يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن الأعرج سمع منه؟ قال: لا لم يسمع منه."[٩٣] قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن مطر الوراق سمع من رجاء بن حيوة فقال قد سمع منه أرى قال أبي قال بعض الناس قتادة لم يسمع من رجاء بن حيوة إنما هو عن مطر وأنكره أبي جدا وقال لا قد حدث عنه قتادة."[٩٤] وكذلك سأل عبد الله بن أحمد أباه عن بن أبي ذئب سمع من الزهري؟ قال: "نعم سمع منه، قلت: إنهم يقولون لم يسمع من الزهري، قال: قد سمع من الزهري، حدثناه يحيى بن سعيد عن بن أبي ذئب قال: حدثني الزهري، فذكر غير حديث فيها حدثني الزهري، وفيها أيضًا: سألت الزهري."[٩٥] وقال العلائي: "وقد اختلف في سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه، فالصحيح أنه سمع منه دون أخيه أبي عبيدة، قاله الإمام البخاري وغيره."[٩٦] وقد يستفاد من الرجوع لهذه الكتب لمعرفة إمكانية إدراك الراوي لمن فوقه من عدمها وبناء عليه يستطيع التحقق من إمكانية السماع، أو عدمها.

ومثال ذلك: روى الإمام أبو داود في المراسيل قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد هو ابن سلمة عن برد أبي العلاء، عن سليمان بن موسى، عن رجل، من بني عدي بن كعب...، ثم قال: "سليمان لم يدرك العدوي هذا."[٩٧] وفي موضع آخر قال: حدثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس...، ثم قال: "عطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس ولم

---

[٩٠] ابن المديني، *العلل*، ص. ٦٦.

[٩١] أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني، *سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*، مح. زياد محمد منصور، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤ هـ)، ص. ١٩٤-١٩٥.

[٩٢] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ١٤٦.

[٩٣] المصدر السابق، ص. ٨٩٥.

[٩٤] أحمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال*، ١، ٣٦٢.

[٩٥] المصدر السابق، ١، ٥٣٨.

[٩٦] العلائي، *جامع التحصيل*، ص. ٥٣.

[٩٧] أبو داود، *المراسيل*، ص. ٤٧.

يره."[٩٨] وقال الترمذي: سألت محمدا- يعني البخاري- عن حديث القاسم بن الفضل، عن محمد بن علي، عن أم سلمة،... فقال: "لم يدرك محمد بن علي أم سلمة."[٩٩] وقال علي بن المديني: "عمر بن الحكم لم يسمع من أسامة ولم يدركه وروى عن مولى أسامة عن أسامة."[١٠٠] مع أن الإمام المزي رحمه الله قال في ترجمة عمر بن الحكم: روى عن أسامة بن زيد.[١٠١] وقال ابن المديني عن أبي عثمان النهدي: "وقد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم."[١٠٢] وقال أبو حاتم عن عبد الله بن يزيد الأنصاري: "وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم."[١٠٣] لذا فمن الضروري جدا الرجوع لأئمة الجرح والتعديل للتحقق من أمر سماع الراوي أو إدراكه لمن يروي عنه، ثم يبنى الحكم على السند بالاتصال من عدمه بعد ذلك، خاصة إذا كان هناك اتفاق على راو ما في أنه سمع أو لم يسمع من فلان. فمثلا قال أبو حاتم: "الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئًا، لا لأنه لم يدركه، قد أدركه وأدرك من هو أكبر منه، ولكن لا يثبت له السماع منه، كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة."[١٠٤]

"وإذا وقف الباحث على كلام الإمام أو أكثر من أئمة النقد فعليه أن يتحقق جيداً من صحة نسبة القول إلى صاحبه، إذ قد يقع في النقل اضطراب، لسبب من الأسباب يلزم معه البحث والتحري في نسبة القول إلى من روى عنه"[١٠٥] وذلك بمثل قول ابن أبي حاتم عن أبيه في (المراسيل): "عكرمة لم يسمع من عائشة،"[١٠٦] وقوله في (الجرح والتعديل): "قيل لأبي سمع من عائشة؟ فقال نعم."[١٠٧] وبالتالي يجب التحقق من النقل، وعدم وجود تحريف في النص، والرجوع لمصادر أخرى معززة لأحد القولين، فقد يكون للإمام قول آخر، أو خالفه آخرون فيأخذ برأي الأغلبية. وفي أمر سماع عكرمة من عائشة رضي الله عنهما: فالأرجح والله أعلم أن رأي أبي حاتم أنه لم يسمع منها، لأنه أثبت عدم السماع في كتاب (المراسيل) وهو مخصص للسماعات عندي أن أبا حاتم يذهب لعدم السماع؛ لأن النقل عنه في ذلك كان في كتاب «المراسيل» المخصص لهذه المسائل في السماعات، وهي محررة. والله أعلم.

وقد رجّح بعض أهل العلم سماع عكرمة من عائشة لأن الإمام البخاري أخرج ثلاثة أحاديث في

---

[٩٨] المصدر السابق، ص. ٣٤٩.

[٩٩] الترمذي، *علل الترمذي الكبير*، ص. ٢٢٠.

[١٠٠] أحمد بن عبد الرحيم العراقي، أبو زرعة، *تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل*، مح. عبد الله نوارة، (الرياض: مكتبة الرشد، دت)، ص. ٢٣٩.

[١٠١] المزي، *تهذيب الكمال*، ٢١، ٣٠٧.

[١٠٢] ابن المديني، *العلل*، ص. ٨٧.

[١٠٣] عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، ابن أبي حاتم، *العلل*، (الرياض: مطابع الحميضي، ٢٠٠٦ م)، ٢، ١١١.

[١٠٤] المصدر السابق، ص. ٧٠٣.

[١٠٥] اللاحم، *الاتصال والانقطاع*، ص. ٦٧.

[١٠٦] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ٥٨١.

[١٠٧] ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، ٧، ٧.

صحيحه عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها. قال أبو زرعة العراقي عن قول ابن أبي حاتم: "حكى في المراسيل عن أبيه أن عكرمة لم يسمع من عائشة، وقال في كتاب الجرح والتعديل: قيل لأبي سمع عكرمة من عائشة؟ قال: نعم، فهذا تناقض ورجح سماعه منها أن روايته عنها في صحيح البخاري."[١٠٨]

3.3. القرائن التي تثبت سماع الراوي أو تنفيه:

بذل أئمة الجرح والتعديل جهودًا عظيمة للتحقق من سماع الرواة عمن فوقهم، واستدلوا بقرائن عدة تثبت السماع أو تنفيه، ومن أهم هذه القرائن ما يأتي:

١. معرفة تاريخ ولادة ووفاة الراوي ومن روى عنه: مما لا شك فيه أن معرفة إدراك الراوي لمن روى عنه من أهم طرق التحقق من السماع، ومعرفة تاريخ الولادة والوفاة تعد من أبرز طرق التحقق من إدراك الراوي لمن يروي عنه، فمن ثبتت ولادته قبل وفاة من روى عنه فقد أدركه، ومن كانت ولادته بعد وفاة من روى عنه فحتما يكون السند هنا منقطعًا، وكذا لو كانت ولادة الراوي قبل وفاة من روى عنه بسنين يسيرة فيحكم على سنده بالانقطاع أيضًا. يقول الإمام النووي: "التواريخ والوفيات فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين."[١٠٩] وقد اهتم كثير من أئمة النقد بذكر تاريخ الولادة والوفاة لأجل التحقق من السماع والاتصال، ومن أبرز الكتب التي اهتمت بذكر تاريخ الولادة والوفاة كتاب:(تهذيب الكمال) للمزي، و(تهذيب التهذيب)، لابن حجر، و(إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي، و(سير أعلام النبلاء)، (تاريخ الإسلام)، و(العبر) للذهبي. وإن لم يجد الباحث تاريخ ولادة ووفاة الراوي عليه باللجوء إلى كتب الطبقات لمعرفة طبقة الراوي ومن روى عنه، ككتاب (الطبقات الكبرى) لابن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، وكتاب (الطبقات) لابن خياط (ت ٢٤٠ هـ)، وكذلك كتاب (تذكرة الحفاظ) للذهبي (٧٤٨ هـ)، و(التاريخ الصغير)، و(التاريخ الكبير) للبخاري (٢٦٥ هـ)، وهو مرتبة على الطبقات وإن لم تسمى بالطبقات. فإذا كان الراوي في طبقة صغار التابعين، وشيخه في الإسناد من كبار الصحابة، عُلم أنه لم يدركه، وعكسه كذلك. وقد استخدم أئمة الجرح والتعديل هذه الطريقة، وهي التحقق من إدراك الراوي لمن يروي عنه، والتأكد أنهما من طبقة واحدة، ومن أمثلة ذلك: سُئل أحمد بن حنبل عن ميمون بن مهران هل لقي حكيم بن حزام؟ قال: "لا، من أين لقيه؟ لم يرو إلا عن ابن عباس وابن عمر."[١١٠]

فنفى الإمام أحمد هنا سماع ميمون من حكيم، وأثبت سماعه من اثنين من الصحابة فقط، وهذا يدل على استعانة الإمام أحمد بمعرفة شيوخ الراوي، والتأكد من سماع الراوي ممن هو في طبقته. وقال ابن أبي حاتم: "يحيى بن أبي كثير ما أراه سمع من عروة بن الزبير لأنه يدخل بينه وبينه رجل أو رجلان ولا يذكر

---

[١٠٨] أبو زرعة، *تحفة التحصيل*، ص. ٢٣٢.

[١٠٩] محيي الدين يحيى بن شرف، النووي، *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث*، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥ م)، ص. ١١٧.

[١١٠] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ٧٦١.

سماع ولا رؤية ولا سؤاله عن مسألة."[١١١] وهذا أيضًا فيه دلالة واضحة على اهتمام علماء النقد بقضية إدراك التلميذ للشيخ والتأكد من لقائه والسماع منه. وفي إسناد للأشج، عن أبي خالد، عن ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال الدارقطني: "وأبو حازم هذا هو سلمة بن دينار لم يسمع من أبي هريرة شيئًا، والحديث يرويه أبو حازم، عن سهل بن سعد."[١١٢]

٢. تباعد مكان الراوي عن مكان من روى عنه.

من يروي عن راو ليس من أهل بلدته، ولم يثبت رحلته إليها دليل قوي على عدم السماع يستعين به كثير من أئمة النقد. وقد اعتنى أئمة النقد بمعرفة المكان الذي اجتمع فيه الراوي مع شيخه، بل إن بعضهم نص على تاريخ دخول الراوي إلى بلدة ما، وفترة إقامته بها، ومن لقيه فيها، وهنا تكمن أهمية الرحلة في طلب الحديث، وأئمة النقد إذا علموا بذلك استطاعوا اثبات السماع أو نفيه، لذا فأمر وارد أن يجمع بعض الرواة عصر واحد، ولكن لم يسمع بعضهم من البعض.

قال ابن رجب: "أن يروي الراوي عن شيخ من غير أهل بلده، ولم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه، ومثاله: ما نقله مهنا عن أحمد، قال: لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري، وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من الضحاك بن قيس كان الضحاك يكون بالبوادي."[١١٣] ومن أمثلته: قول الشافعي عن سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من بلال الحبشي رضي الله عنه، قال: "ولا نعلم عبد الرحمن رأى بلالا قط، عبد الرحمن بالكوفة."[١١٤]

وكذلك قول ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن ابن سيرين سمع من أبي الدرداء؟ قال: قد أدركه، ولا أظنه سمع منه ذاك بالشام وهذا بالبصرة."[١١٥] وقال الإمام أحمد: "لم يسمع الحسن من ابن عباس إنما كان ابن عباس بالبصرة واليا أيام علي رضي الله عنهما."[١١٦]

٣. أن يروي عمن عاصره، ثم يدخل أحيانًا بينه وبين من يروي عنه واسطة. يستدل أئمة النقد بهذا على عدم السماع من الراوي لمن فوقه. قال ابن رجب: "هذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع، ومثاله: قال أحمد: البهي ما أراه سمع من عائشة إنما يروى عن عروة عن عائشة، وقال في حديث زائدة عن السدى عن البهي، قال: حدثتني عائشة. قال: وكان ابن مهدي سمعه من زائدة، وكان يدع منه: حدثتني عائشة."[١١٧] ومن أمثلته: قال الإمام أحمد: "خيثمة لم يسمع من عبد الله بن مسعود شيئا روى عن الأسود عن عبد

---

[١١١] المصدر السابق، ص. ٨٩٩.

[١١٢] الدارقطني، *العلل*، ٨، ٢٣٨.

[١١٣] ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، ١، ٢٠٠.

[١١٤] أحمد بن الحسين بن علي، البيهقي، *معرفة السنن والآثار*، مح. عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار قتيبة، ١٩٩١ م)، ١، ٢٧٦.

[١١٥] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ٦٨٠.

[١١٦] المصدر السابق، ص. ٩٦.

[١١٧] ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، ١، ٢٠١.

الله."[١١٨] وسئل عن الحجاج بن أرطأة هل سمع من عكرمة؟ فقال: "لم يسمع من عكرمة شيئًا إنما يحدث عن داود بن الحصين عن عكرمة."[١١٩] وقال الإمام البخاري في رواية يونس بن عبيد عن نافع: "ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع، وروى يونس بن عبيد، عن ابن نافع، عن أبيه حديثًا."[١٢٠] وقال ابن معين: "لم يسمع الحسن من حبيب، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد عنه، وعمرو متروك."[١٢١]

٤. من اشتهر بكثرة الإرسال، أو كان من بلد اشتهر أهله بكثرة الإرسال. وهذه قرينة تدل على عدم السَّماع. وممن اشتهروا بالإرسال: عبد الرحمن بن سابط، سئل يحيى بن معين: عبد الرحمن بن سابط سمع من سعد بن أبي وقاص؟ قال: لا، قيل: سمع من أبي أمامة؟ قال: لا، قيل: سمع من جابر؟ قال: لا، هو مرسل كان مذهب يرسل عنهم ولم يسمع منهم [١٢٢] ومنهم إسحاق بن أبي فروة: قال الإمام الزهري لإسحاق بن أبي فروة: "مالك – قاتلك الله – تجيئنا بأسانيد لا خطم لها ولا أزمة."[١٢٣] ومنهم: يحيى بن أبي كثير، قال ابن رجب: "وكان يحيى بن أبي كثير يرسل. وضعف يحيى بن سعيد مرسلاته وقال: هي شبه الريح. وقال أحمد: لا تعجبني مراسيله، لأنه قد روى عن رجال صغار ضعاف."[١٢٤] ومنهم: مكحول الدمشقي، قال العلائي: "وهو مشهور بالإرسال عن جماعة لم يلقهم."[١٢٥]

وقد ذكر عدد من أئمة أهل النقد أن الشام مشهورة بالإرسال، فإن الإرسال يغلب على روايتهم [١٢٦]. قال أبو عوانة: "كنا يوما عند الحكم فذكر حديثا ليس بمسند فقال: ليس هذا من بابه شعبة، قال: فقال شعبة: لا ينبغي أن تروي عن الشامي كثيرًا."[١٢٧] وأود التنبيه هنا إلى أن هذه القرائن تفيد الباحث خاصة إذا لم يوجد التصريح بالتحديث فبها يستطيع إثبات السماع وعدمه، كما أن فيها فائدة كبيرة في حال التصريح بالتحديث أيضًا فهي تؤكد التصريح وتعززه، بل أحيانًا تنفي صدق التصريح بالتحديث فتكون دليلًا على عدم السماع.

٥. طول صحبة الراوي لشيخه، أو قصرها. "أعطى المحدثون لطول ملازمة الراوي لشيخه، وممارسته لحديثه أهمية كبيرة، حيث قسموا الرواة عن الشيخ إلى فئات بين الأطول صحبة، والأقصر، والأقل ممارسة، والأكثر، ورجحوا من أجل ذلك أسانيد كثيرة على أخرى."[١٢٨] فلطول صحبة الراوي بشيوخه اعتبار مهم

---

[١١٨] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ١٨٩.

[١١٩] العلائي، *جامع التحصيل*، ص. ١٢٣.

[١٢٠] الترمذي، *العلل الكبير*، ص. ٣٤٥.

[١٢١] ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، ٢، ٨٢٧.

[١٢٢] ابن أبي حاتم، *المراسيل*، ص. ٤٥٩.

[١٢٣] ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، ١، ١٨٥.

[١٢٤] المصدر السابق، ١، ٤٤٥.

[١٢٥] العلائي، *جامع التحصيل*، ص. ١٢٠.

[١٢٦] اللاحم، *الاتصال والانقطاع*، ص. ٨٥.

[١٢٧] أحمد بن حنبل، *العلل*، ٣، ٤١٥.

[١٢٨] فاتح بو زيت، *مسالك الكشف عن الاتصال والانقطاع في الرواية*، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا،

عند أئمة النقد، فبه يحكمون على الرواية بالاتصال، كما أن قصر صحبة الراوي لشيخه عدها الأئمة أحد أسباب ضعف الرواية. ومما يدل على ذلك تقسيم ابن رجب من روى عن الزهري إلى خمس طبقات، فقال عن الطبقة الأولى: "جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري."[١٢٩]

وكذا الحال إذا قصرت صحبة الراوي لشيخه، قدم سماع من هو أحفظ منه في شيخه. ومثاله: "سئل أبو زرعة عن حديث رواه القعنبي، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا سقطت لقمة أحدكم، فليمط عنها، ثم ليأكلها، ولا يدعها للشيطان، ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبو زرعة: "حماد أحفظ."[١٣٠] فقدم حمادًا على سليمان لطول صحبة حماد لشيخه ثابت وقصر صحبة سلمان له.

والدليل على ذلك ما نقله المزي عن يحيى بن معين قال: من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد، قيل: فسليمان بن المغيرة عن ثابت قال: سليمان ثبت، وحماد أعلم الناس بثابت، أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة...، وقال علي بن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة"[١٣١]. لذا فإن طول الصحبة للشيخ ترجح السماع عند المحدثين، وتقدمه على الراوي الذي قصرت صحبته وملازمته للذات الشيخ.

النتائج

وختامًا وبعد التعرف على منهج أئمة النقد من المحدثين في الكشف عن اتصال السند والتحقق من سماع الراوي عمن فوقه، وطرق الباحثين الذين أتوا من بعدهم ممن يريد معرفة اتصال السند أو انقطاعه نخلص على النتائج الآتية:

١. اهتم علماء المسلمين بدراسة الأسانيد اهتمامًا بالغًا لم تشهده أمة من الأمم السابقة، بغية صون سنة النبي صلى الله عليه وسلم وحمايتها من التحريف والكذب، ومن الزيادة والنقصان، اهتمامًا استلزم جهدًا عظيمًا، صنفت لأجله مصنفات عديدة شملت جل رواة السنة.

٢. تعتبر صيغ التحمل والأداء الطريقة الأكثر استعمالًا للكشف عن اتصال الرواية والتحقق من السماع، إلا أنها أحيانًا لا يؤخذ بها وإن تم التصريح بالسماع فيها لاعتبارات معينة عند أئمة النقد.

٣. دقة أئمة النقد من المحدثين وغزارة علمهم وحفظهم الثاقب أدى لمعرفتهم إدراك الرواة لمن فوقهم

٢٠٠٦م، ص. ٧٧.

[١٢٩] ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، ١، ١١٣.

[١٣٠] ابن أبي حاتم، *العلل*، ٤، ٣٩٥.

فأبطلوا سماع من لم يدركوه، ومن أدركوه ولم يسمعوا منه أو لم يلقوه.

٤. أثبت أئمة النقد السماع لبعض الرواة رغم عدم التصريح به من قبلهم لاعتبارات معينة منها: أن الراوي عرف عنه عدم التدليس ولا يروي إلا عمن لقيه، أو عرف عنه أنه لا يروي إلا ممن سمع منه، أو عرف بالتدليس عن الثقات فقط.

٥. الباحث عن اتصال السند يسلك طرقًا معينة أهمها: الرجوع لكتب الجرح والتعديل التي حددت شيوخ الرواة وتلامذتهم، وكذلك الرجوع لكلام أئمة النقد في سماع الرُّواه أو نفيه، إضافة للقرائن الدالة على السماع من عدمه.

٦. من أهم القرائن الموصلة لإثبات سماع الرواة: معرفة تاريخ ولادة ووفاة الراوي ومن روى عنه فبها يعرف إدراك الراوي لشيخه وأنهما في طبقة واحدة، ومن القرائن أيضًا طول صحبته لشيخه فهي دليل على سماعه وثبوت الرواية عنه.

٧. تباعد مكان الراوي عن مكان من روى عنه، وقصر صحبته له، قرائن تدل على عدم السماع إضافة لمن اشتهر بكثرة الإرسال.

"**منهج المحدثين في التحقق من اتصال السند**"

الملخص: تناول هذا البحث مسألة مهمة من مسائل علوم الحديث تتعلق باتصال السند والتحقق من سماع الراوي عمن فوقه، وذلك عن طريق التعرف على منهج أئمة النقد من المحدثين في الكشف عن اتصال السند أو انقطاعه، ودور الباحثين من بعدهم في كيفية إثبات الاتصال أو الانقطاع، وقد بذل أئمة النقد جهدًا كبيرًا في كشف طرق الاتصال تمثل في عدة أمور منها: وجود صيغ التَّحمل الدالة على الاتصال الصريح، والتي تفيد الاتصال غير الصريح بشروط واعتبارات معينة، وأبطلوا السماع الصريح لاعتبارات معينة، وأبطلوا سماع من حدث عمن لم يدركه، وعمن أدركه ولم يسمع منه، أو لم يلقه، أومن اختلط، وبذلك يكونوا قد رسموا للباحثين من بعدهم طرق التأكد من اتصال السند تتمثل بالرجوع لكتب الجرح والتعديل ومعرفة شيوخ الراوي وتلامذته، والنظر في كلام علماء النقد في الرواة من حيث السَّماع وعدمه، والتعرف على القرائن التي تفيد السَّماع أو تنفيه. وقد خلص البحث لعدة نتائج أهمها: اهتمام علماء المسلمين بدراسة الأسانيد اهتمامًا بالغًا لم تشهده أمة من الأمم السابقة، صيغ التحمل والأداء الطريقة الأكثر استعمالًا للكشف عن اتصال الرواية والتحقق من السَّماع إلا أنها أحيانًا لا يؤخذ بها وإن تم التصريح بالسَّماع فيها لاعتبارات معينة، دقة أئمة النقد في تحديد إدراك الرواة لمن فوقهم فأبطلوا سماع من لم يدركوه، ومن أدركوه ولم يسمعوا منه أو لم يلقوه.

عطف: أيمن جاسم الدوري، "منهج المحدثين في التحقق من اتصال السند"، *مجلة بحوث الحديث*، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ٢٠٢١، ص. ٢٣٣-٢٥٤

الكلمات المفتاحية: اتصال، السماع، السند، أئمة النقد، المحدثين.

"Muhaddislerin Muttasıl İsnâdı Tespit Metotları"

Özet: Bu çalışmada hadis ilminin önemli konularından biri olan isnadın ittisali ve ravinin hacasından hadisi bizzat alması meselesi incelenecektir. Bu da hadis münekkidlerinin ve onlardan sonra gelen araştırmacıların isnadın müttasil veya münkati' olarak belirlemenin yöntemlerinin bilinmesi gerekmektedir. Hadis münekkidleri ittisalı belirlemede büyük çaba sarf ederek bunu bazı maddelerle zikretmişlerdir. Bunlar: açık bir şekilde ittisalı ifade eden tehammül siğalarının kullanılması, kesin ittisalı ifade etmemekle baraber bazı şartler veya ibarelerle ittisalı ifade etmesi, belli araştırmalarla sama'ın olmadığı, ravinin hadis aldığı hoca yetişmemesi, yetiştiği halde hadis almadığı, mülaki olmadığı veya ihtilata sahip olmasının tespiti durumlarıdır. Bu nedenle araştırmacılar ittisalı

kesin bir şekilde belirlemek için cerh ve ta'dil eserlerine ve ravilerin hoca ve talebelerini belirlemeye, münekidlerin raviler hakkındaki görüşlerini belirlemekle baraber sam'ın olup olmadığını belirlemek için karinelere başvurmaya çalışmışlardır. Çalışmamızın sonunda şu önemli şonuçlara ulaşılmıştır: Müslümanlar isnada hiçbir millette olmadığı kadar çok önem vermişlerdir. Eda ve tehammül siğaları isnadın ittisalini belirlemede çok önemli rol alsa da bezen durum böyle olmamaktadır. Ayrıca hadis münekidlerin incelemesinin ardından hoca talebe ilişkileri göz önünde bulundurularak birbirlerine yetişmeleri veya mülaki olmalarının tespiti ile ortaya çıkmaktadır.

Atıf: Eymen Câsim ed-DŪRĪ, "Menhecü'l-Muhaddisîn fi't-Tahakkuk min İttisâli's-sened", (Arapça), *Hadis Tetkikleri Dergisi HTD*, XIX/2, 2021, pp. 233-254.

Anahtar kelimeler: İttisâl, semâ', sened, münekkid imamlar, muhaddisler.